شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الجنرال سليماني ورجال دولتنا والمتنبي

ما كان لقاسم سليماني أن يتجاوز ويتمادى في الكلام من النوع الذي كُشف النقاب عنه أمس بشأن العراق لو كانت لدينا دولة وحكومةَ تحترمان نفسيهما وشعبهما، ولو كانت لدينا قبل هذا نخبة سياسية حاكمة تستحي.

وقاسم سليماني هو الجنرال الإيراني الذي يقود أهم فيلق في الحرس الثوري (باسدران). وهذا بدوره هو الميليشيا الضاربة للمرشد الإيراني الأعلى التي تمتد سلطتها إلى الاقتصاد فضلاً عن الأمن والسياسة في جارتنا الشرقية.

أمس أعلن أن الجنرال سليماني قال يوم الخميس إن "إيران حاضرة في العراق والجنوب اللبناني"، وإن هاتين المنطقتين "تخضعان بشكل أو بآخر لإرادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأفكارها"، مضيفاً أنه يمكن لطهران "تنظيم أي حركة تؤدي إلى تشكيل حكومات إسلامية هناك بهدف مكافحة الاستكبار" (العربية نت نقلا عن وكالة "إيسنا" للأنباء الإيرانية شبه الرسمية).

سليماني لم يقل غير الحقيقة، فلإيران دور واضح في الإحداث والشؤون الداخلية للعراق، يشبه بصورة من الصور دورها في جنوب لبنان المخطوف من الدولة اللبنانية. والتصريح المتفاخر لسليماني هو اعتراف بان النفوذ الإيراني في العراق مُهيمن كما هو في جنوب لبنان.

الجنرال سليماني الذي يقود "فيلق القدس" في (باسدران) ويُعدّ أهم شخصية عسكرية إيرانية على الإطلاق، لم يكن يتحدث في جلسة خاصة أو على ناصية مقهى شعبي، بل كان يُلقي خطبة رسمية في ندوة عامة تحت عنوان "الشباب والوعي الإسلامي"، بحضور بعض الشباب من البلدان العربية التي شهدت خلال السنة المنصرمة ثورات ضد أنظمة الحكم، بمعنى أن الجنرال الإيراني أراد الإبلاغ عن رسالة رسمية علنية من النظام الإيراني تُظهر مدى استهانة هذا النظام بسيادة الدولة العراقية.

هذه الاستهانة تستند إلى أن في عراق ما بعد صدام حسين لم تقم بعد دولة، أو هي دولة لكنها غير محترمة، وفي العادة فان غير المحترم غير مرهوب الجانب أيضاً. وعدم الاحترام الإيراني لدولتنا وسيادتها متأت من:

أولاً: وجود جماعات في الدولة العراقية تتصرف باعتبارها جزءاً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية داخل الدولة العراقية أو أن الدولة العراقية إقليم ملحق بالجمهورية الإسلامية. ألم تروا كيف ارتفعت صور الخميني وخامنئي في شوارع البصرة في "يوم الاستقلال العراقي" وهو يوم الانسحاب الأميركي الكامل من الأراضي العراقية نهاية الشهر الماضي؟

ثانيا: انصراف النخبة الحاكمة (من كل الكتل والائتلافات البرلمانية والحكومية) عن أمور الدولة والشعب والوطن إلى أمورها الشخصية والحزبية.. صراعاتها على السلطة والنفوذ والمال.. فسادها المالي والإداري.. نهب المال العام.. تدبير المؤامرات، وما إلى ذلك مما نعرفه جميعاً.

استهانة الجنرال سليماني بالعراق هي بالدرجة الأولى استهانة بالسياسيين المتنفذين في الحكومة والدولة الذين صحّ فيهم قول المتنبي العظيم: "من يَهُنْ يَسهُلِ الهوانُ عليه...".

المؤتمر الوطني ومفترقات الطرق الخانقة

بحذر يشوبه القلق، وتعتريه أزمة عدم الثقة المزمنة بين الفرقاء، بدأ السياسيون أولى خطواتهم التحضيرية لعقد المؤتمر الوطني الذي يراد منه إخراج البلاد من أزمة حادة عصفت بشكل مفاجئ ومتوقع في الوقت، والملاحظ وبرغم كل الجهود التي يبذلها بعض الساسة لعقد هذا المؤتمر المرتقب

□ بغداد/ ماجد طوفان

إلا أن الدلائل تشير بعكس ما يترقبه أكثر من مراقب، فقد بدا واضحا ان الهوة كبيرة جدا، ولا يمكن حلها بواسطة مؤتمر او بحلول ترقيعية، ويبدو ان مبدأ ترحيل المشاكل أصبح من سمات المرحلة، وهو يذكرنا بالمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي –والقياس مع الفارق– إذ استمرت مفاوضاتهم لسنوات طويلة، ولكن عندما تصل المفاوضات إلى مراحل جوهرية يتم ترحيلها إلى الجولة الثانية، وهكذا استمر الحال إلى يومنا هذا، ويبدو أن ساستنا أصابتهم عدوى الترحيل، لتكون البلاد هي الخاسر الأكبر والأوحد، ولعل المتتبع لأصداء ما بعد اللقاء الذي عقد برعاية رئيس الجمهورية لا يلمس أي ملمح جوهري لحل الأزمة، فتلازم الأزمات جعل حلها من الصعوبة بمكان، ففي ظل الترقب احدث المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس القائمة العراقية إياد علاوي شرخا كبيرا، وفي الوقت ذاته أفصح بشكل جلي بأن المؤتمر لن يخرج بشيء، فالمقترحات او الشروط التي طرحها علاوي أطاحت بكل المساعي التي كانت تريد لملمة الأزمة، وعلى الطرف الآخر كانت ردود دولة القانون متشنّجة وحادة، فمن غير المنطقي أن يطالب نائب باستبدال زعيم القائمة العراقية، وكأن الحلول أصبحت متعلقة بالأشخاص، وان وطنا بكل ما فيه من تنوعات وارث أصبح رهينة بيد أفراد، لذا يبدو أن البحث عن حلول جذرية لأزمات البلاد أصبح ضربا من الخيال وذلك وفقا للمعطيات الحالية التي لا تريد بأي شكل من الأشكال أن تتم تسوية الأزمة، والمتتبع لكل الحوارات القديمة والحالية وما رافقها من تصريحات فأنه سيكون إزاء موقف يشعره بأن المتنافسين لا ينتمون لوطن واحد، بل وكأنه خطاب بين سياسيين ينتمون إلى دولتين او كثر، وبرغم إن الجميع اتفق على التهدئة الإعلامية، إلا أن الذي حصل عكس ما اتفق عليه، إذ شن –الخصوم– النار على بعضهم البعض بشكل أجج من حدة الخلاف، واشر هذا التطور استبعاد أي حل يمكن أن يلوح في الأفق القريب على اقل تقدير!! فتصريحات علاوي نسفت كل مساعي الحلول، وردود الأفعال هي الأخرى كان لها الفعل نفسه، وبالتالي فأن والمراقب يجد صعوبة لرسم أي خارطة للحل، بقدر ما يلوح في الأفق تصعيد غير متوقع النتائج. وكان رئيس القائمة العراقية إياد علاوي قد قدم خلال اجتماع القائمة في منزله الأربعاء الماضي ثلاثة خيارات لحل الأزمة السياسية الراهنة في البلاد، وهي إما تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية تشارك بها جميع الأطراف، أو إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، أو أن يغيّر التحالف الوطني رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي بمرشح آخر. وتشهد العملية السياسية والعلاقة بين الكتل تأزما واضحاً بسبب استمرار الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية خاصة في ما يتعلق بقضية إصدار مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وطلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نابه صالح المطلك بالإضافة إلى اتهامات العراقية لدولة القانون بالتنصل عن تنفيذ مبادرة أربيل التي تتضمن تحقيق الشراكة في إدارة الدولة وصنع القرار وتسمية الوزراء الأمنيين وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية وعدم تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة بين مكونات الشعب، حسب آراء ونواب القائمة العراقية.

مجلس النواب .. (أرشيف)

الخارجية تدين قصف السفارة التركية وتعتبره "إرهابياً"

□ بغداد/ المدى

أدانت وزارة الخارجية العراقية، الجمعة، قصف السفارة التركية في بغداد بصواريخ الكاتيوشا، وفيما اعتبرت أن الهدف من هذه العملية الإساءة إلى العلاقات بين البلدين، أكدت أن العلاقات مع أنقرة "متطورة" ولن تتأثر. وقال وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "وزارة الخارجية تدين هذا العمل الإرهابي (قصف السفارة التركية)، وتعتبره يستهدف العلاقات الثنائية بين البلدين"، مبينا أن "الوزارة اتصلت بالسفير التركي في بغداد وأرسلت وفدا للسفارة للإطلاع على أوضاعها. وكانت السفارة التركية في بغداد قد تعرضت يوم الأربعاء ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢ إلى قصف صاروخي، الأمر الذي أكدته تركيا على لسان سفيرها في بغداد يونس ديميرار الذي قال إن ثلاثة صواريخ أطلقت على السفارة، حيث أصاب أحدها الجدار الخارجي للممثلية الدبلوماسية، من دون أن يحدّد مكان سقوط الصاروخين. وأضاف عباوي أن "الوزارة اتصلت بالجهات الأمنية وطلبت منها اتخاذ اجراءات سريعة للكشف عن منفذي العملية واتخاذ كافة الإجراءات لحماية السفارة مستقبلا"، وبيّن أن "التحقيقات لا تزال مستمرة في القضية للكشف عن المنفذين"، ولفت وكيل وزارة الخارجية إلى أن "وزير الخارجية هوشيار زيباري اتصل بنظيره التركي احمد داوود اوغلو وأكد له إدانة استهداف السفارة التركية"، وتابع بالقول "زيباري اكد أيضا ضرورة استمرار التعاون والتنسيق بين البلدين وابلغ أوغلو أن هذه الأعمال لن تؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين". ويعتبر موقف عباوي اول موقف من قبل وزارة الخارجية والحكومة من قصف السفارة التركية في بغداد بصواريخ الكاتيوشا يوم الأربعاء الماضي والذي أصاب الجدار الخارجي للسفارة. وكان وكيل وزارة الخارجية العراقية محمد جواد الدوركي استدعى في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢ السفير التركي في بغداد يونس ديميرار ونقل إليه قلق الحكومة العراقية من التصريحات التي صدرت مؤخراً عن مسؤولين أتراك، معتبراً أنها تؤثر سلباً على العلاقات بين البلدين، مطالباً إياه بإبلاغ حكومته بضرورة تجنب كل ما من شأنه تعكير صفو العلاقات الثنائية الطيبة، فيما ردت الخارجية التركية بعد يوم واحد باستدعاء السفير العراقي لديها للاحتجاج على اتهامها بالتدخل في شؤون العراق الداخلية، مؤكدة أنها أبلغت الأخير بأن قلقها "مشروع"، خصوصاً أن العراق يقع على حدودها. ودعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان زعماء مختلف الكتل السياسية والدينية العراقية إلى "الإصغاء لضمائرهم" للحؤول دون أن يتحول التوتر الطائفي في بلادهم إلى "نزاع أخوي"، وطالبت تركيا أيضاً على لسان عدد من مسؤوليها رئيس الحكومة نوري المالكي بضرورة اتخاذ إجراءات لاحتواء التوتر الذي يتناول محاكمة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وضمان محاكمته بعيداً من الضغوط السياسية، فيما أعرب رئيس الوزراء نوري المالكي، في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٢ عن أسفه إزاء موقف تركيا من الأزمة السياسية الراهنة في العراق، معتبراً أنها دخلت في تفاصيل القضايا الداخلية العراقية، بحيث أصبح الحديث عن العراق كأنه تحت سيطرة أو توجيه أو إدارة الدولة الأخرى مما أدى إلى توتير الأجواء الإعلامية والسياسية بين البلدين.

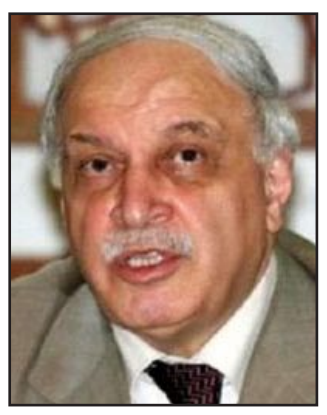

لبيد عباوي

التحالف الكردستاني يعتبر التصعيد مخالفاً لاجتماع طالباني

الأحـــــرار: قـــرارات عـــلاوي تـطـيـح بوسـاطـتـنـا

□ بغداد/ إياد التميمي

انتقد التحالف الكردستاني التصعيد الأخير من ائتلافي العراقية ودولة القانون معتبرين ما حصل مخالفا للاتفاقات الأخيرة التي كانت في اجتماع الكتل بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني، والذي كان رئيس الجمهورية قد أوصى بضبط النفس وعدم التصعيد الإعلامي لحين انعقاد المؤتمر الوطني.

وقالت النائبة أشواق الجاف عن التحالف الكردستاني في تصريح لمراسل المدى في البرلمان "إن أي تصعيد في هذه التوقيت سيساهم في قتل المؤتمر وعدم انعقاده، وعلى الجميع أن يكف عن التصعيد الإعلامي".

وأضافت الجاف "نحن في التحالف ليس لدينا أي موقف بشأن خيارات علاوي كوننا نعول على المؤتمر ونعتبره نقطة تحوّل من مرحلة التأزيم إلى مرحلة جديدة قد تساهم في احتواء الأزمة، معتبرين أن اقرب الخيارات للتنفيذ هو تفعيل الشراكة الوطنية، منتقدة جميع الاطراف في إدارة الأزمة عن طريق الإعلام".

وشددت الجاف على "أن المؤتمر يجب ان يتضمن جدولا للإعمال حتى لا تصطدم كتلة في طرح ملف أو موضوع غير معلن وبالتالي انسحاب أي كتلة من المؤتمر يعني فشله، والتحالف الكردستاني في اجتماعه الأخير خرج في ثلاث نقاط الأول هو دعم المؤتمر الوطني والعمل على إنجاحه وثانيا حماية العملية السياسية في العراق وأخيرا حماية مبدأ التوازن وتطبيق الدستور عن مناقشة القضايا العالقة بين الإقليم والمركز".

وخلصت الجاف إلى أن العراق إذا ما أراد أن يخرج من الأزمة الحالية فهناك أكثر من طريق، معتبرة أن تطبيق الدستور بحذافيره وتفعيل الشراكة الحقيقية هو الحل الأمثل.

من جانبه اعتبر التحالف الوطني تصريحات علاوي بأنها ستعقد المشهد السياسي ملوحا بتشكيل حكومة اغلبية في حال استمر زعيم القائمة اياد علاوي بالتصعيد مشبها تصريحاته بصب الزيت على النار، معتبرا أن الشراكة متحققة في ظل تمثيل ٩ حقائب وزارية بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ومنصبين سياديين نائب رئيس الوزراء ونائب لرئيس الجمهورية.

النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري قال في تصريح للمدى "إن التصريحات الأخيرة لزعيم القائمة العراقية إياد علاوي كان يراد منها تأزيم المشهد، وهو يحاول افشال أية مساع للخروج من الأزمة، معتبرا ان المؤتمر سوف ينعقد رغم انف أي شخص يحاول إفشاله ومن لا يريد فالشعب العراقي سيعاقبه بالانتخابات القادمة".

وأضاف الجبوري "على علاوي أن يسحب مطالبه وألا تكون عبر الإعلام وأي طلبات او أي مقترحات يجب أن تكون ضمن طاولة الحوار وطرحها في وسائل الإعلام بمثابة تصعيد لا أكثر. وتابع إذا كانت الطلبات دستورية فسنسعى إلى تنفيذها وتطبيقها فورا وان كانت تعارض الدستور فسوف ترفض.

معتبرا أن مطالب علاوي في تحقيق الشراكة متحققة ولا داعي من طرحها أساسا.

وعن إمكانية تشكيل حكومة أغلبية قال الجبوري "في حال فشل المؤتمر وعدم خروجه بحل فسيكون خيارنا القادم هو تشكيل حكومة أغلبية وجعل العراقية قائمة معارضة".

وفي السياق ذاته اعتبرت كتلة الأحرار تجاهل علاوي لسعيها في عودة العراقية أمر محزن وان خيارات التحالف أصبحت مفتوحة على مصراعيها وان حكومة الأغلبية إذا ما أعلنت من رئيس الوزراء فسنكون داعمين لها.

جواد الشهيلي عضو كتلة الأحرار المنضوية داخل التحالف الوطني قال " تفاجئنا في قرارات القائمة العراقية بعد مسعى رئيس الكتلة بهاء الأعرجي في إمكانية عودة القائمة للحكومة والى البرلمان".

وأضاف "نحن الآن لا خيار أمامنا سوى العمل على إنجاح المؤتمر على جميع المستويات فهو الفرصة الوحيدة للخروج من الأزمة، وقبل هذه الفترة كنا متحفظين على موضوع دعم حكومة الأغلبية لأننا مؤمنون بالشراكة ومشاركة جميع الأطراف لكن بعد تصريحات علاوي فيبدو خيار دعم حكومة أغلبية أصبح واردا جدا واقرب إلى الحقيقة لو استمر الوضع على ما هو عليه".

أما ائتلاف العراقية فاستغرب رفض التحالف خيار تفعيل الشراكة الوطنية وإعطاء دور أوسع للقائمة.

عضو القائمة وحدة الجميلي قالت في تصريح للمدى "نستغرب رفض التحالف لمطلب علاوي في تحقيق الشراكة وإن ذلك خير دليل على عدم تحقيق الشراكة هو عدم اشتراكنا بالملف الأمني وانه يدار من شخص واحد وهو رئيس الوزراء".

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد طرح، يوم الأربعاء الماضي، في مؤتمر عقدته القائمة العراقية في مقرها "ثلاثة خيارات بديلة في حال فشل المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني لحل الأزمة السياسية الراهنة، وهي: تشكيل حكومة تمهد لانتخابات مبكرة، أو تقديم التحالف الوطني شخصية بديلة لرئيس الوزراء نوري المالكي، أو تشكيل حكومة تعمل على تطبيق اتفاقات أربيل".

يذكر أن القائمة العراقية تواصل مقاطعتها جلسات مجلس النواب والوزراء، منذ نهاية العام الماضي، وإلى الآن وذلك بسبب ما وصفته بتعمد رئيس الوزراء نوري المالكي وائتلافه بتهميشها، والتنصل عن تطبيق الاتفاقات المبرمة بين الكتل السياسية التي تمخّض عنها تشكيل الحكومة الحالية.

الائتلاف الوطني .. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون